مجلة جامعة صبراتة العلمية
Sabratha University Scientific Journal

مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في العلوم الإنسانية
تصدرها جامعة صبراتة بشكل إلكتروني

الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل الإنساني

USA and Humanitarian Intervention

أ.وليد محمد الصويعي محمد
كلية القانون صرمان– جامعة صبراتة
Hanee3305@gmail.com

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية:
2017-139

الترقيم الدولي:
ISSN (print) 2522 - 6460
ISSN (Online) 2707 - 6555

الموقع الإلكتروني للمجلة:
https://jhs.sabu.edu.ly

الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل الإنساني
USA and Humanitarian Intervention

أ.وليد محمد الصويعي محمد
كلية القانون صرمان – جامعة صبراتة
Hanee3305@gmail.com

ملخص:

يتناول هذا البحث بالدراسة أثر انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية الذي تزعمته الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بسقوط هذا الأخير، وبروز نظام دولي جديد يمكن القول إن أبرز ملامحه أن الولايات المتحدة تعد القوة العظمى الوحيدة في هذه المرحلة من تطور النظام الدولي، تمارس الولايات المتحدة من خلاله سيطرة لا مثيل لها في كل أنحاء العالم، وقائم على صياغة مفهوم الأمن الجماعي بما يعمل على حماية مصالحها ومصالح حلفائها تحت مسوغات تستخدم حقوق الإنسان والديمقراطية.

ونحاول في هذا البحث الإجابة على الأسئلة التالية: هل تكون الأمم المتحدة أداة لخدمة مصالح الدول الكبرى من خلال إضفاء الشرعية الدولية على حق التدخل؟ وهل يحمل التدخل الإنساني في طياته نموذجاً لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على باقي وحدات النظام الدولي لخدمة مصالحها؟

وعلى هذا الأساس قسم البحث إلى مطلبين اثنين تناول المطلب الأول محددات التدخل الأمريكي، أما المطلب الثاني فقد تناول التوجهات العامة للسياسة الخارجية الأمريكية والنظام العالمي الجديد.

حيث أظهرت الدراسة أن التدخل الدولي الإنساني ارتبط بأجندة ومصالح الدول الكبرى بصورة قد تتجاوز حدود القانون الدولي، لاعتبارات سياسية خارج أطر القانون الدولي، وأن تطبيقه تم بازدواجية في بعض الحالات وخروجاً عن الضوابط والقواعد العرفية التي تحكمه، ونتيجة لتشعب الأهداف والمصالح لبعض الدول لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية توسعت محاولات توظيف التدخل لخدمة سياساتها وهنا أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تستغل التدخل الإنساني بشكل مسيس وانتقائي، مما يتطلب إعادة النظر في الآليات السابقة لضبط التدخل الإنساني، على أن يرافق ذلك جهود لإصلاح الأمم المتحدة واستعادة دورها في حفظ السلم والأمن الدوليين.

الكلمات المفتاحية: الأمم المتحدة – التدخل الدولي الإنساني – القانون الدولي – الولايات المتحدة الأمريكية

USA and Humanitarian Intervention

Abstract :

This research deals with the study of the impact of the collapse of the bipolar international system that was led by the United States and the Soviet Union with the fall of the latter, and the emergence of a new international order. Through it, an unparalleled control in all parts of the world, and is based on the formulation of the concept of collective security in a way that works to protect its interests and the interests of its allies under justifications that use human rights and democracy.

In this research, we try to answer the following questions: Is the United Nations a tool to serve the interests of the major powers by giving international legitimacy to the right to intervene? Does humanitarian intervention carry with it a model for the hegemony of the United States of America over the rest of the units of the international system to serve its interests?

On this basis, the research was divided into two demands, the first one dealing with the determinants of American intervention, and the second requirement dealing with the general trends of American foreign policy and the new world order.

Where the study showed that international humanitarian intervention was linked to the agenda and interests of major countries in a way that may exceed the limits of international law, for political

considerations outside the frameworks of international law, and that its application was duplication in some cases and in violation of the customary rules and regulations that govern it, and as a result of the complexity of the goals and interests of some countries, especially the United States Attempts to employ intervention to serve its policies expanded, and here the United States of America began to exploit humanitarian intervention in a politicized and selective manner, which requires a review of previous mechanisms to control humanitarian intervention, provided that this is accompanied by efforts to reform the United Nations and restore its role in maintaining international peace and security.
Keywords: United Nations - international humanitarian intervention - international law - United States of America

مقدمة:

بعد انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية الذي تزعمته الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بسقوط هذا الأخير، ورغم أن العديد من العوامل والمتغيرات التي عملت على بروز نظام دولي جديد فإن ملامح هذا النظام لم تتضح بصورة كاملة بعد، إلا أنه يمكن القول إن الولايات المتحدة تعد القوة العظمى الوحيدة في هذه المرحلة من تطور النظام الدولي، نظراً لأن الدول الأخرى المرشحة للصعود إلى مرتبة القطب الدولي مثل اليابان والصين والاتحاد الأوروبي ينقصها في الوقت الراهن بعض مصادر القوة والتأثير التي تؤهلها لذلك، وفي ضوء ذلك يمكن القول: إن النظام الدولي يتسم في هذه المرحلة من تطوره بتعددية قطبية في مجال الاقتصاد وأحادية قطبية على المستوى العسكري.[1]

ونحاول في هذا البحث الإجابة على الأسئلة التالية: هل تكون الأمم المتحدة أداة لخدمة مصالح الدول الكبرى من خلال إضفاء الشرعية الدولية على حق التدخل؟ وهل يحمل التدخل الإنساني في طياته نموذجاً لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على باقي وحدات النظام الدولي لخدمة مصالحها؟

ولهذه السيطرة أثر على محددات التدخل الأمريكي (المطلب الأول) وكذلك أثره على التوجهات العامة للسياسة الخارجية الأمريكية والنظام العالمي الجديد بشكل عام (المطلب الثاني).

المطلب الأول: محددات التدخل الأمريكي

تتمتع الولايات المتحدة بتفوق لم تتمتع به أي إمبراطورية في السابق فمن صناعة الأسلحة إلى تنظيم العمل، ومن العلوم إلى التكنولوجيا، ومن التعليم العالي إلى الثقافة الشعبية، تمارس الولايات المتحدة سيطرة لا مثيل لها في كل أنحاء العالم، فالموقع الذي شغلته الولايات المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين جعلها تتوسط حل النزاعات في العالم ناهيك عن دورها في عمليات إرساء "السلام" كما في الشرق الأوسط، وهذا التوسط في النزاعات تنظر إليه الولايات المتحدة على أنه أحد أهم مهامها في العالم لكي يعم الاستقرار والديمقراطية فالولايات المتحدة تعتبر نفسها مصدر المؤسسات الديمقراطية في كل أنحاء العالم والضامن لها، ما جعلها بشكل متزايد تُنصب نفسها حكماً على نزاهة الانتخابات الأجنبية وتفرض عقوبات اقتصادية أو ضغوطاً أخرى إذا لم تتوفر معاييرها.[2] وسوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين اثنين وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: التطور التاريخي لتدخل الولايات المتحدة في شؤون الدول الأخرى

قبل الخوض في محددات التدخل الأمريكي لا بد من التطرق إلى التطور التاريخي لتدخل الولايات المتحدة، فالسلوك التدخلي للولايات المتحدة يعد سلوكاً قديماً مؤرخ له منذ الثورة الأمريكية في عام 1771 التي تلاها الامتداد الأمريكي في قارة أمريكا الشمالية، وحتى وصلت إلى ما وراء القارة الأمريكية في بدايات القرن العشرين لتصل إلى مفهوم العالمية في التدخل، ويعد مبدأ مونرو في 1823 الذي يحرم التدخل الأوروبي في القارة الأمريكية ويعطي الحق لأمريكا لمنع أي تدخل خارجي.[3] تلى ذلك إعلان الرئيس روزفلت في 1943 الذي وسع من مبدأ مونرو حتى عينت الولايات المتحدة نفسها بمثابة رجل شرطة له حق التدخل الفردي في أمريكا اللاتينية.

وبالرغم من العزلة النسبية للولايات المتحدة فإن تاريخها حافل بالتدخلات العسكرية لحماية مصالحها القومية، فمنذ حرب عام 1812 بين الولايات المتحدة وبريطانيا وحتى الحرب العالمية الأولى قام معظم الرؤساء الأمريكيين بالتهديد أو استخدام القوة فعلاً ضد دولة أجنبية رغم أن بريطانيا في تلك الفترة كانت الدولة العظمى الوحيدة في العالم، ولذلك لا يعد التدخل الأمريكي في شؤون الدول الأخرى أمراً جديداً ظهر عقب الحرب العالمية الثانية، وإنما هو تقليد راسخ في السياسة الخارجية الأمريكية، وقد تم أثناء ما يعرف بفترة العزلة الأمريكية فمثلاً أرسل توماس جيفرسون قوة عسكرية وصلت سواحل المغرب لمحاربة القراصنة، كما هاجم الأسطول الأمريكي ليبيا لحماية المصالح التجارية عام 1860، وفي التاريخ نفسه هدد اليابان إذا لم تفتح أسواقها للتجارة الأمريكية بل أن نواة الأساطيل العسكرية الأمريكية تكونت في تلك الفترة الزمنية، ففي عام 1822 أنشأت أسطول الهند العربية والباسفيك، وعام 1826 أنشأت الأسطول الأطلنطي وعام 1835 أنشأت أسطول الهند الشرقية وعام 1843 أنشأت الأسطول الإفريقي، وهو ما يعني وجود عسكري للولايات المتحدة في قارات العالم الخمس.[4]

وفي عام 1823 أعلن الرئيس الأمريكي جيمس مونرو عن مبدئه المشهور، الذي يقوم على عدم شرعية الاستعمار ومبدأ عدم التدخل من قبل الدول الأوروبية في القارة الأمريكية، باعتبارها وصلت مرحلة من الحرية والاستقلال لا يصح معها بسط نفوذ دول الحلف المقدس عليها، لأن ذلك يعد خطراً على أمن الولايات المتحدة ومقابل عدم تدخل الحلف المقدس في القارة الأمريكية فإن الولايات المتحدة لن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأوروبية أو في الأقاليم التابعة لها في العالم وبذلك يكون مبدأ مونرو قد أقر بحق الولايات المتحدة في التدخل في العالم الجديد دون غيرها، ومنذ ذلك الحين والتدخلات الأمريكية في دول القارة الأمريكية مستمرة رغم أن هذه الدول مستقلة نظرياً.[5]

ومع بدء محاربة الشيوعية حدثت تدخلات كثيرة ضد الأنظمة الماركسية وهكذا بدأ يحكم التدخل الخارجي للولايات المتحدة هدف محاربة الشيوعية، وفي أبريل 1965 عندما أرسلت الولايات المتحدة ألف دبابة لاستعادة النظام العام في جمهورية الدومنيكان أعلن جونسون مبدأه بأن الأساس القانوني لتصرفاته

هو الدفاع عن النفس وبالتحديد اعتبارات الأمن القومي والتهديدات المتوقعة إذا ما ظهر نظام شيوعي في الدومنيكان.

ولم يعد التدخل قاصراً على دول أمريكا اللاتينية، بل تعداها إلى لبنان وفيتنام ودول أخرى، وظهر مبدأ ريغن الذي أعلن فيه دعمه للمقاتلين الأحرار في كل العالم واستخدام هذا المبدأ لاستعمال القوة لوقف امتداد الاتحاد السوفيتي السابق وكاتجاه مضاد لمبدأً برجنيف، ومن ثم اتسمت فترة الثمانينات بوجود ثمانية أنواع من عمليات التدخل المحدود التي جرت في العالم الثالث شملت مساعدة للمتمردين كما حصل في أنجولا، أو عمليات التدخل للقضاء على متمردين في دولة ما، أو عمليات طارئة في وقت السلم لإنقاذ مواطنين في أعالي البحار، أو عمليات ضد الإرهاب، وضد المخدرات (نيكاراجوا). واتسمت هذه الفترة عموماً بزيادة العمل العسكري السري ودور كبير للمخابرات الأمريكية. [6]

وبعد انتهاء الحرب الباردة حدد وارن كرستوفر khristopher ركائز السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة كلينتون، بحماية المصالح والقيم الأمريكية وتأكيد دور الريادة العالمية، ثم العمل على تقوية المؤسسات التي تشجع السلام والرخاء العالمي كالناتو والأمم المتحدة والبنك الدولي التي تساهم في أعباء الريادة، ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان كسياسة تعكس المبادئ الأمريكية.[7]

وقد يبدو لأول وهلة أن انهيار الاتحاد السوفيتي أدى إلى اختفاء المصدر الأساسي لتهديد المصالح الأمريكية ما يتيح للولايات المتحدة قيادة النظام الدولي دون منازع، لكن الملاحظ أن السياسة الخارجية الأمريكية تفتقد للرؤية الاستراتيجية الواضحة، وحسب رأي زبينغو برجنسكي(Brjianski) تواجه السياسة الخارجية الغموض في تحديد التحدي الأساسي وفي تحديد القيم التي يجب أن تسود في المستقبل ففي الماضي مكن الإطار الفكري المحدد بالدفاع عن حرية الإدارة الأمريكية في وضع الخطط التكتيكية للتصدي للعدو السوفيتي، فنشأت تبعاً لذلك نظرية الاحتواء ثم نظرية توازن القوى لمنع انتشار المد الشيوعي ومحاصرته لكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لم تعد الولايات المتحدة مهددة بأخطار استراتيجية تهدد بقاءها، وإنما تواجه مشاكل أمنية تضعف مكانتها في النظام الجيوسياسية وقد حددها شارلز ماينز(maynes) بالتحركات الديموغرافية عبر الحدود والصراعات العرقية والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والتحول التكنولوجي.[8]

إن تحديد شكل الخطر الرئيسي الذي على الإدارة الأمريكية مواجهته في المستقبل ضروري لتحديد الاستراتيجية الأمريكية ومن ثم إطالة العصر الأمريكي فالمدرسة الواقعية تهتم بمنع ظهور قوة منافسة للولايات المتحدة في منطقتي أوراسيا والصين، فتركز على توازن القوى وقضايا التسلح وتطالب بالانعزال الأمريكي النسبي الذي يعني تحرك الولايات المتحدة منفرد لتعزيز وجودها وحماية مصالحها في العالم ولذلك يجب أن تهتم بقضايا السياسة الداخلية أولاً وتحول الموارد المخصصة للسياسة الخارجية إلى معالجة الأزمات الداخلية كي تكون مستعدة لمنافسة القوى التي ستتحدى الولايات المتحدة عاجلاً أم أجلاً،

أما مدرسة الاقتصاد السياسي فتهتم بقضايا الاقتصاد والإرهاب والبيئة والصراعات العرقية باعتبارها الخطر الأكبر على الأمن القومي الأمريكي، ولذلك تهتم بالعمل الجماعي لمواجهة هذه الأخطار مع ضمان النفوذ الأمريكي في صنع القرار الجماعي من خلال استخدام المنظمات الدولية لخدمة المصالح الأمريكية وإضفاء الشرعية الدولية على القرارات الأمريكية بحيث تقل تكاليف وأعباء الدور العالمي نظراً لمشاركة الآخرين.[9]

لكن ضعف الاقتصاد الأمريكي يمثل أهم تحدٍ يواجه الولايات المتحدة نظراً لدور القدرات الاقتصادية في توجيه الأحداث الدولية، وقد أضحت القضايا الداخلية تحتل مكاناً مهماً في جدول أعمال السياسة الأمريكية مما يؤثر على قدرة المؤسسات الأمريكية في القيام بدور قيادي في العالم؛ ولذلك يؤدي التركيز على قضايا الاقتصاد الأمريكي إلى رفض الرأي العام الأمريكي لأي تورط عسكري خارجي في غياب وجود مصالح أمريكية محددة تدفع إلى القيام بهذا العمل، وهو ما أنعكس على إدارة كلنتون عندما قررت دعم الاقتصاد الأمريكي عن طريق تخفيض نفقات الدفاع إلى (252.5) بليون دولار عام 1998، أي أقل من ميزانية الدفاع عام 1989 في عهد بوش بحوالي 43% مما انعكس على السياسة الأمريكية في مجال الأمن الجماعي وعمليات حفظ السلام، بما يعني تخليها عن دور القوة العظمى، وهو ما دفع وارن كرستوفر kharistopher[10] إلى القول: "إننا لا نستطيع القيام بكل شيء، ويجب موازنة قدرتنا على التصرف لتحقيق مصلحة الولايات المتحدة، ولكن يجب أن ندخر قوتنا من أجل تلك المواقف التي تهدد مصالحنا القومية الأكثر أهمية".[11]

وبسبب غموض أهداف السياسة الخارجية الأمريكية وعدم تحديد أولوياتها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حاولت الإدارة الأمريكية بناء استراتيجيتها الجديدة على ركائز الأيديولوجية الليبرالية وبالذات اقتصاد السوق وحقوق الإنسان، وقد ربطت بين المساعدات الاقتصادية ومدى التقدم في عمليات التحول الديمقراطي.[12]

ولأن إدارة "كارتر" كانت تراعي الاحتياجات الأمريكية الأمنية أثناء الحرب الباردة أصدر الكونغرس الأمريكي مجموعة من القوانين التي تمنع المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية عن الدول التي تنتهك حقوق الإنسان بشكل منظم إلا إذا قرر الرئيس أن ظروفاً استثنائية تستدعي تقديم هذه المساعدات، ومن ثم أصبح الاهتمام بحقوق الإنسان يأخذ مرتبة متأخرة عندما تكون الحكومة محل التقييم غير شيوعية، وهو ما بدا واضحاً أثناء إدارة ريغن التي قدمت الاحتياجات الأمنية الأمريكية بتجاهلها لانتهاكات حقوق الإنسان في الدول الصديقة، وهنا برز مبدأ كيركباتريك Kirkapatrick الذي يدعى بمبدأ الارتباط البناء ويدعو إلى التحسين التدريجي؛ لأن خدمة أهداف الأمن طويلة المدى تتفق مع احترام حقوق الإنسان.[13]

وقد حاولت إدارة الرئيس كلينتون إقامة السياسة الخارجية الأمريكية على نظرية التوسع بدلاً من نظرية الاحتواء التي تقوم على ثلاثة أهداف، هي: الترويج لقيم الديمقراطية ومبادئ السوق، والترويج للسلام وحمايته من التهديدات العابرة للقومية ومن انتشار أسلحة الدمار الشامل، وحتمية إحداث انتعاش اقتصادي داخل الولايات المتحدة حتى تصبح قادرة على المنافسة الخارجية والقيام بدور قوي في العالم، ويلاحظ على هذه الأهداف أنها تسعى إلى حماية المصالح الأمريكية وفتح أسواق جديدة أمام البضائع الأمريكية، واحتواء المناوئين لسيادتها من خلال دبلوماسية متعددة الأطراف تعتمد على الأمم المتحدة لتنفيذ أهدافها وإضفاء الشرعية عليها.[14]

وفي عهد الرئيس بوش، نجد اهتماما خاصاً بالتهديدات الناتجة عن صراعات إقليمية في العالم الثالث، وهذا التأكيد انعكس في التفكير الاستراتيجي لوزارة الدفاع الأمريكي مع اختفاء الخطر السوفيتي، وهكذا أصبحت الصراعات الإقليمية أكثر أهمية في التخطيط المستقبلي للبنتاجون وأصبح العالم الثالث هو السهم المسيطر على السياسة العسكرية الأمريكية وخطابات وزير الدفاع آنذاك ديك تشيني وغيره من كبار الضباط المسؤولين تؤكد ذلك، وتناولت هذه الخطابات التأكيد على تزايد حدة الصراع في العالم الثالث ومن ثم طلب استجابة سريعة من الولايات المتحدة لحماية المصالح الحيوية وتأمين مصالح الولايات المتحدة ومنها وصول المواد الأولية المهمة التي تحتاجها.[15]

الفرع الثاني: مبادئ التدخل العسكري الأمريكي

ويقصد بها العوامل التي يتحدد على أساسها قرار الولايات المتحدة بالتدخل في حرب داخلية أو أهلية في منطقة ما، ويرى " كيسنجر" أن الأساس دائماً هو المصلحة القومية.[16] ويحدد قانون الأمن القومي الأمريكي لعام 1947 أربع مهام محددة للقوات المسلحة للولايات المتحدة هي:

1. دعم والدفاع عن دستور الولايات المتحدة ضد الأعداء الخارجيين والداخليين.
2. تأكيد تأمين الولايات المتحدة وممتلكاتها وكذلك المناطق الحيوية لمصالح الولايات المتحدة وذلك بالعمل العسكري الكفء والسريع.
3. دعم السياسات القومية والمصالح العليا للولايات المتحدة.
4. حماية الأمن الداخلي للولايات المتحدة.[17]

ومن ذلك يتضح الدور المحوري للقوة العسكرية في تحقيق الأمن القومي الأمريكي والمصالح القومية لها ونظراً لاحتمال نشوب حرب عالمية أخرى، أصبح مصدر التهديد الرئيسي هو التهديد المرتبط بالحروب الإقليمية التي تهدد المصالح الأمريكية وبالتالي فإن أول المهام الآن هو التخطيط لمواجهة مثل هذه الصراعات لاحتواء العدوان أو المحافظة على توازن القوى الإقليمية.

ومن ثم تصبح الاستراتيجية للقوة العسكرية التي تهدف إلى حماية المصالح الأمريكية التي قد تتعرض للتهديد نتيجة للصراعات الإقليمية مرتبطة بوظيفتين:

الأولى: تتعلق بالتواجد العسكري في الخارج لردع العدوان.

الثانية: تتعلق بالتدخل العسكري الأمريكي المباشر في الصراع مع رفض قيام الولايات المتحدة بدور الشرطي العالمي، حتى وإن تم هذا في إطار الأمن الجماعي، وضرورة اتباع سلوك انتقائي في استخدام القوى العسكرية في المناطق التي توجد فيها مصالح حيوية للولايات المتحدة مثل الحروب بين القوى الصغيرة (حرب المجر ورومانيا حول ترانسلفانيا والصراع حول البوسنة والهرسك) بالرغم من المآسي التي تترتب على مثل هذه الحروب بالنسبة لشعوب هذه الدول.[18]

ومن جهة أخرى هناك شك في إمكانية قيام القوة العسكرية بدور فعال في تحقيق الأمن القومي الأمريكي فاستخدام القوة العسكرية لتحيق هذا الهدف قد يتحول إلى تدخلات عسكرية أمريكية مستمرة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، دون أن تحقق مثل هذه التدخلات الأهداف الأمريكية فإن التحول نحو الديمقراطية ودعم حقوق الإنسان كأهداف لتحقيق الأمن القومي الأمريكي لا يتحققان أساسا باستخدام القوة العسكرية، ولكن من خلال وضع حد للتحركات التوسعية للدول المعتدية ومساعدة الدول في الرفع من مستوى التنمية الاقتصادية، وغير ذلك من أدوات التأثير التي تشجع على التحرر والليبرالية الداخلية وبعبارة أخرى فإن القوة العسكرية ذات دلالة محدودة في تحيق هذا الهدف الأمريكي.[19]

وفي ظل هذه السياسات المتضاربة لا بد أن نذكر أن كل هذه الاشتراطات لاستخدام القوة أو للتدخل في أي مكان في العالم ليست إلا حبراً على ورق وهذا ما أثبتته الوقائع والأيام، ونجد أن للولايات المتحدة مصالح أساسية تدفعها للتدخل واستخدام القوة تتمثل في:

- الظهور بمظهر المدافع عن حقوق الإنسان والديمقراطية باعتبارها هدف أساسي من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

- ضرورة إظهار قدرة الولايات المتحدة في التصدي لسياسات أي نظام معادي لها حتى لا تتجرأ دول أخرى بمعاداتها لاحقاً، كما حصل في التصدي للعراق والتصدي لطالبان وتنظيم القاعدة في العراق وغيرها.

- وجود مصلحة سياسية في استمرار حاجة بعض دول العالم للحماية الأمريكية (دول الخليج مثلاً) وهي تأكيد للتفرد الأمريكي والنفوذ في تلك المناطق، ومن ثم فرض اتجاهات معينة على هذه الدول كما تفعل مع العالم العربي بالضغط عليه لصالح إسرائيل والسلام معها.

أما بعد أحداث سبتمبر 2001 تم وضع العالم في مرحلة جديدة عنوانها الإرهاب، والإرهاب المقصود هنا قد يكون من عمل أفراد، أو تنظيمات، أو دول، ولكن الذي يحدد ما هو الإرهاب ومن هو الإرهابي وما يجب فعله لمواجهة الإرهاب والإرهابيين طرف واحد، هو الولايات المتحدة.

واتخذت الولايات المتحدة مجموعة من المواقف المحددة التي عكست بدقة رؤيتها للسياسة الدولية في هذه المرحلة وفي ضوء هذا الحدث، حيث برز إلى الوجود بعد الحادي عشر من سبتمبر الإرهاب كعدو عالمي جديد يحتم على كل دول العالم محاربته بقيادة الولايات المتحدة حسبما تراه مناسباً.

وتم تجسيد هذا العدو تحت عنوان "الإرهاب الإسلامي" وتم تحديد الجهات التي تعتبر إرهابية وكان أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة في أول القائمة باعتباره المسؤول الأول عن عملية 11 سبتمبر 2001. وتم اعتبار أفغانستان وحركة طالبان شركاء له وتمت معاقبتهم بعنف بإسقاط نظامهم وتدمير قواعدهم وتنظيمهم في أفغانستان.[20]

وفي أثناء ذلك بدأ تدخل من نوع آخر مارسته الولايات المتحدة ضد كل ما أعتبر إرهابياً وهو التدخل السياسي الثقافي الاقتصادي، حتى أن الرئيس بوش الابن طلب في خطاب له في 2002/06/24 بصراحة من القادة العرب العمل على إزالة القواعد الخاصة بالتنظيمات الفلسطينية التي تعتبر إرهابية عنده، وطلب منهم توجيه الإعلام بما يخدم سياسته في تعريف ومكافحة الإرهاب، فضلاً عن اشتراطه على الشعب الفلسطيني تغيير قيادته السياسية ومقاومة الحركات الإرهابية الإسلامية.[21]

وبهذا نجد أن الولايات المتحدة من خلال سلوكها السياسي والعسكري في العالم عموماً وفي المنطقة العربية والعراق خصوصاً وبعد ذلك في أفغانستان قد ظهرت أنها مستعدة للذهاب إلى آخر المطاف للقضاء على كل ما يواجه أو يحتمل أن يواجه مصالحها، حتى لو لم تكن دولاً، وأنه ليس هناك أي مانع لا أخلاقي ولا سياسي ولا قانوني يمنعها من التدخل في أي مكان من العالم من أجل مصالحها.[22]

وهكذا مما سبق نجد أن الولايات المتحدة هي زعيمة الداعين الجدد للتدخل أو (المتدخلين الجدد) هؤلاء المتدخلين يحاولون أن يركزوا ظاهرياً على الالتزامات الأخلاقية للمجتمع الدولي ويغفل مؤيدو التدخل المآزق والأخطار والتكاليف التي تصاحب التدخل ولا يأخذون في الاعتبار الديناميكيات الخاصة بكل توتر في أي مكان في العالم أو بأي حرب أهلية.[23]

ويمكن تحديد المبادئ التي تحكم الاستراتيجية التوسعية للولايات المتحدة وبالتالي تحدد اتخاذ قرار التدخل العسكري بما يلي:

- مبدأ القوة العسكرية باعتباره الفيصل النهائي لتسوية مشكلات السياسة الخارجية المتنازع عليها بحيث أصبحت الولايات المتحدة تقرر ما إذا كان الصراع في أية بقعة في العالم يشكل خطراً على أمنها القومي وما يجب عمله إزاء هذا الصراع.

- مبدأ المصلحة الوطنية، فحماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة تبرر التدخل بحيث يكون لها حق الهيمنة على الآخرين سواء أرادو ذلك أم لا، والمصلحة الوطنية تعني أنه لا يوجد صديق دائم أو عدو دائم للولايات المتحدة، بحيث يكون أي تحالف مع أية دولة مؤقتاً لا تلتزم به الولايات المتحدة إلا إذا كان مفيدا لتعزيز مصالحها.[24]

- مبدأ الرسالة العالمية (القدر المرموق) حيث يصور النموذج الأمريكي بأنه رسالة إلهية للناس باعتبار أن النظام الأمريكي أفضل ما تم إيجاده وهو مثال يجب أن يقتدي به، ولذلك يجب انتهاج الشعوب الأخرى لطريقة الحياة الأمريكية وحثها على ذلك بشتى الوسائل، وهنا تظهر فكرة نشر الفضائل الأمريكية بالقوة المسلحة، وهو ما عبر عنه موجنتا Morganthauبأن التوسع الأمريكي لضم الأراضي خارج حدود القارة الأمريكية عند نهاية القرن، سار مع نزعة توسعية لنشر المبادئ الأمريكية.[25]

- مبدأ مونرو عام 1823 واستنتاج ثيودور روزفلت عام 1904، اللذان يعطيان الولايات المتحدة حق التدخل في العالم الجديد وتحديد شرعية أية أفعال تصدر عن أية دولة تكون لها فيها مصالح حيوية وقد عبر الرئيس روزفلت عن ذلك في رسالة إلى الكونغرس الأمريكي جاء فيها: إن أية دولة في أمريكا اللاتينية تثبت أنها تعرف كيف تتصرف بقدر معقول من الكفاءة والكياسة في الشؤون السياسية والاجتماعية وتثبت أنها قادرة على حفظ النظام لتحديد التزاماتها، هي دولة لا يجب أن تخشى التدخل.[26]

ويمثل اهتمام الولايات المتحدة بحقوق الإنسان والديمقراطية مصلحة حيوية لها؛ لأن نشر المفاهيم الليبرالية يواكبه تحرر اقتصادي، وبالتالي زيادة الاعتماد الدولي المتبادل مما لا يمنع دولة من الانعزال، ومن ثم حرمان باقي الدول من مواردها الطبيعية، ولذلك تشجع لإقامة النظم الديمقراطية وتنمية المؤسسات الرأسمالية، وتبرر التدخل العسكري لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية حتى لو لم يكن متماشياً مع القانون الدولي؛ لأن ترقية الحرية أهم من مخاطر الفوضى التي يمكن أن تنجم عن تدخل الولايات المتحدة.[27]

ويشكل العالم الثالث الميدان الأول للتدخل الإنساني، خاصة أن أوضاع حقوق الإنسان في هذه الدول هشة، وتضم جميعها أقليات دينية أو قومية مما يجعلها عرضة للتوتر المستمر ويسهل استغلالها للتدخل العسكري، لكن الدول الغربية وبالذات الولايات المتحدة تستخدم هذا المبرر بازدواجية وضد الدول المعادية لمصالحها لهدف خلخلة الأوضاع الداخلية فيها وهو ما يعني عودة الاستعمار بأشكال جديدة.

وقد حدد رونالد ستيل steel وهو من أنصار النظرية الواقعية، حالتين تبرران التدخل العسكري الأمريكي في الدول الأخرى، وهما المبرر الأخلاقي عندما يهدف التدخل إلى تخفيف المعاناة البشرية

الحادة وغير العادية في حالات الكوارث الطبيعية والسياسية، حيث يساند الرأي العام الأمريكي التدخل العسكري في الحالات التي يكون فيها حجم الفظائع المرتكبة يهدد أساسيات الحضارة الغربية وتتجاوز درجة المألوف.[28]

ونظراً لعدم قدرة الولايات المتحدة على التدخل الإنساني في كل دولة تفشل في تلبية الاحتياجات الإنسانية لشعبها، لأنه يعني عمليا التدخل في كل حرب داخلية، وفي كل دولة ذات نظام دكتاتوري مما يتطلب موارد تفوق القدرات الأمريكية، ومن ثم يكون التدخل انتقائيا بحسب وجود المصالح الحيوية وأحياناً يزعم بعدم التدخل حتى لا تطول الحرب ومن ثم يزيد عدد الضحايا.[29] وهو ما يتضح من قول وارن كريستفور khristopher أمام مجلس الشيوخ: "نحن لا نستطيع الانتقال من أزمة إلى أخرى، ويجب أن تكون لدينا دبلوماسية جديدة تهدف إلى توقع ومنع وقوع الأزمات بدلاً من مجرد إداراتها، بحيث نتمكن من تكريس المزيد من الوقت والجهد للمشاكل الداخلية، ويجب أن تكون استراتيجيتنا الجديدة واضحة للشعب الأمريكي لأن هدفها النهائي تحسين حياة الشعب اليومية، لاسيما أنه سيواجه في السنوات القادمة أسئلة محيرة حول استخدام القوة واتخاذ قرارات التدخل في أزمات عديدة".[30]

وهكذا تستخدم الولايات المتحدة حقوق الإنسان كسلاح سياسي ودبلوماسي لشجب انتهاكات حقوق الإنسان في الدول المنبوذة، وتلك التي لا تعتبر ذات أهمية سياسية أو اقتصادية لها، وهذا المعيار المزدوج يضر بالجهود المبذولة لتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الدولي، ولذلك لم يتبق لاعتبارات حقوق الإنسان أي تأثير طالما ينظر إليها على أنها موضع منافسة مع مصالح أخرى، حيث ستعطي الأفضلية لهذه المصالح ولكن قضية حقوق الإنسان تقوم على أن حقوقاً معينة تخص الإنسان في كل مكان وإذا تم التخلي عن ذلك فستنهار القضية من أساسها.[31]

المطلب الثاني: التوجهات العامة للسياسة الخارجية الأمريكية والنظام العالمي الجديد

تعتبر السياسة الخارجية الأمريكية من بين المواضيع الأكثر إثارة للجدل والاهتمام في العالم المعاصر، ويعود السبب في ذلك إلى العديد من العوامل التي يأتي في مقدمتها استمرار الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان الموازن الوحيد لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، لذا من الأهمية بمكان دراسة التوجهات العامة للسياسة الخارجية الأمريكية، وكيفية صناعة القرار السياسي وخصوصاً تجاه منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية، ومما لا شك فيه أن الدول لا تقوم باستخدام القوة العسكرية لأغراض إنسانية دون أن تكون لها مصالح ومنافع شخصية،[32] وأن كل قوة من القوى الكبرى تركز على الحديث عن حقوق الإنسان بما يخدم مصالحها، ومن الملاحظ أن سلوك الولايات المتحدة الأمريكية إزاء هذه المسألة في الآونة الأخيرة قائم على أساس تصنيف الدول إلى "دول خيرة" وأخرى تنتمي إلى ما أسمته "بمحور الشر" وأسمتها بأنها دول إرهابية تناوئ حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية، والملاحظ أن هذا التصنيف خلا من ذكر إسرائيل، وهي أكثر الدول عنصرية في التاريخ

المعاصر، ولا يخفي أن الدول التي أدرجتها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن "محور الشر" هي دول لا تدين بالطاعة والولاء للأيديولوجية الأمريكية.[33]

وسوف نتناول هذا المطلب بالدراسة على النحو الآتي:

الفرع الأول: إشكال الانتقائية وازدواجية المعايير في تطبيق حقوق الإنسان

يرى بعضهم أن تطبيق معايير مزدوجة عند التعامل مع مسألة حقوق الإنسان ليس أمراً حديثاً بل إن هذه الإشكالية تعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً كمعسكرين كانا يتبادلان الاتهامات بخصوص التغاضي عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تجري من قبل الولايات المتحدة في تعاملها مع كوبا، وفي المقابل حاول الاتحاد السوفيتي سابقاً ممارسة التعتيم على ما يحدث من انتهاكات لحقوق الإنسان في الدول الاشتراكية الحليفة له، وقد تفاقم هذا الوضع خلال السنوات التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة وغياب الاتحاد السوفيتي فجاء تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع عدد من الدول ليؤكد بروز هذه الازدواجية التي صاحبها تنامي الاهتمام العالمي بقضية حقوق الإنسان وتصدرها الأولويات العالمية وتحول الاستقطاب السياسي من شرق غرب إلى شمال جنوب، وهذا ما أطلق عليه نايير (الازدواجية الجديدة).[34]

فعقب انتهاء حرب الخليج الثانية 1990-1991 صدر قرار مجلس الأمن رقم (688) الذي ركز على مسألة انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، وبصفة خاصة انتهاك حقوق الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب، وعلى الرغم من أن هذا القرار لم يتخذ في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات العسكرية لمواجهة ما يشمل تهديداً فعلياً أو محتملاً للسلم والأمن الدوليين، إلا أن الدول الغربية اتخذته منطلقاً للتدخل بحجة حماية الأكراد والشيعة في العراق، وكان هذا الموقف يختلف إزاء مطالب الشعب الفلسطيني بتوفير حماية دولية له في قطاع غزة والضفة الغربية،[35] فقد فشل المجتمع الدولي تحت تأثير الدول الكبرى وبخاصة الغربية في التجاوب مع الاحتياجات والمطالب الفلسطينية المشروعة،[36] الأمر الذي يعكس بوضوح مقدار التمييز الأيديولوجي، وكذلك المصالح الاقتصادية،[37] فبالرغم من علم الولايات المتحدة الأمريكية بكل الانتهاكات التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، فإنها لا تشير إليها في التقارير السنوية التي تصدرها الخارجية الأمريكية في مجلس النواب الأمريكي، ففي 25 ماي 2001 وضعت لجنة الحريات الدينية تقريراً عن 12 دولة زارتها اللجنة، إلا أن السيد أبليون أبراهام رئيس تلك اللجنة أبلغ النواب بأن التقرير لا يشمل الوضع في إسرائيل وممارساتها ضد الفلسطينيين.[38]

وهكذا يمكن أن نخلص إلى أن فكرة النظام العالمي الجديد قد استغلتها الولايات المتحدة الأمريكية لاستبعاد بقية دول العالم، ولجعل مجلس الأمن مجرد جهاز من أجهزة تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، ولعل الأحداث التي تلت 11 سبتمبر 2001 قد بينت عدم حاجة الولايات المتحدة إلى غطاء شرعي

لعملياتها التدخلية العسكرية في أي مكان، فهي تقود الحرب على الإرهاب وهذه الحرب لا تحتاج إذناً من أحد ولا تحتاج غطاء شرعي لعملياتها التدخلية العسكرية في أي مكان، فهي تقود الحرب على الإرهاب وهذه الحرب لا تحتاج إذناً من أحد ولا تحتاج غطاء شرعيا من الأمم المتحدة؛ لأنها حرب مقدسة حسب أعراف الولايات المتحدة.

ويعني ذلك إعطاء بعض الدول أولوية لفئة معينة من حقوق الإنسان على فئة أخرى وذلك بما يخدم مصالحها الخاصة تجاه هذه الحقوق، كالتمييز بين الحقوق المدنية والسياسية من جهة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.[39] وانطلاقا من سعي الولايات المتحدة الأمريكية المستمر لإثبات أن نظم الدول الغربية القائمة على الليبرالية السياسية هي النظم الوحيدة التي تستطيع أن تحترم هذه الحقوق، وأن المنظور الغربي يبرز الحقوق المدنية والسياسية على حساب الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية من منطلق أن الحقوق الأولى هي أكثر أهمية للإنسان، وفي المقابل فإن الاتحاد السوفييتي السابق والصين الشعبية ركزا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإعطائها أولوية على الحقوق المدنية والسياسية، وأن غياب الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية هي أحدى أهم التهم الموجهة إلى الدول الغربية، فهي لا تراعي العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والملكية العامة لوسائل وأدوات الإنتاج، والتوزيع العادل للثروة والدخل وينطبق ذلك أيضا على التمييز بين الحقوق الفردية والجماعية، فالدول الكبرى في الغرب تدافع عن حقوق الإنسان لكونه إنساناً في حد ذاته، وليس من منطلق انتمائه إلى جماعة لها مطالب أوسع كحق تقرير المصير وحق التنمية.

كذلك فإنه في هذا السياق لا يمكن إخفاء أن بعض الدول العربية بدأت تعيد تفسير هذه الحقوق في وضوء التطورات الدولية وفي ظل مصالحها السياسية، واستغلت هذا التفسير للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتأليب أقليات داخلها من أجل الانفصال تحت شعار حق تقرير المصير.[40]

وهكذا فالمبدأ الأساسي للاتجاه التدخلي الجديد (المتدخلين الجدد) هو التزام المجتمع الدولي بالتدخل أينما تتواجد دولة أو مجموعة داخل دولة تفشل في تلبية الاحتياجات الإنسانية لشعبها، وهذا المبدأ لا يمكن تنفيذه على وجه الإطلاق نظراً لأنه يبيح التدخل في كل حرب أهلية، وفي كل دولة ذات نظام قمعي، وهذا يتطلب موارد تفوق المتاح، ومن ثم فالتدخل يكون انتقائيا بحسب وجود مصالح.

الفرع الثاني: الوسائل التدخلية للسياسة الأمريكية

إن السياسة الخارجية لأي كيان دولي تتحدد من خلال توجهاته وعلاقاته مع الكيانات الدولية الأخرى، وبالتالي فإن الأداء السلوكي للسياسة الخارجية لا بد أن يتضمن بالضرورة مجموعة من الوسائل والأهداف والغايات التي تؤدي دوراً حاسماً في تحديد الكيفية التي يتم التعامل وفقاً لها مع الأطراف الخارجية وتضع الهيئات والمؤسسات والكيانات الأمريكية الرسمية معطيات السياسة الخارجية الأمريكية ثم يتم اعتمادها وانتهاجها بواسطة الجهات الرسمية الأمريكية، وتترجم برامج السياسة الخارجية الأمريكية إلى

الأداء السلوكي الدولي الخارجي ضمن مستوى معلن وآخر غير معلن، وكلاهما قابل للملاحظة والاستنباط. وتركز عملية صنع قرار السياسة الخارجية الأمريكية على المفاضلة بين البدائل من أجل التوصل إلى الخيار الأفضل الذي يتخذ في نهاية الأمر شكل القرار الرسمي النهائي.[41]

وتتميز السياسة الخارجية الأمريكية بالنزعة البراغماتية بسبب سعي هذه السياسة الدائم من أجل تحقيق الأهداف المادية والرمزية المعنوية المعلنة وغير المعلنة، وبالتالي فمجالها واسع النطاق يشمل كامل مكونات النظام الدولي، وقد سعت السياسة الخارجية الأمريكية إلى عدم إبقاء مفهوم الهيمنة الأمريكية على العالم ضمن الإطار الجامد الساكن، فقد عمدت الولايات المتحدة إلى استخدام برامج وجداول أعمال السياسة الخارجية المتميزة بأجندتها الرامية إلى جعل الهيمنة الأمريكية مشروعاً حركياً ساخناً متكاملاً مفروضا على النظام الدولي على أساس اعتبارات الأمر الواقع وأعتمد أسلوب السياسة الخراجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على استخدام الوسائل التدخلية في التعامل مع النظام الدولي وطوال الفترة التي أعقبت الحرب الباردة ظلت السياسة الخارجية الأمريكية تركز على استخدام نوعين من الوسائل هما:

1. الوسائل التدخلية العسكرية الأمنية: وهي ما تميزت باستخدامها الإدارات الأمريكية التي يسيطر عليها الجمهوريون، ومن أمثلة ذلك قيام إدارة الرئيسي بوش الأب بشن حرب الخليج التي أخرجت القوات العراقية من الكويت، ولاحقاً قامت إدارة الرئيس بوش الابن بشن حروب غزو واحتلال أفغانستان والعراق، ولم تقتصر توجهات الإدارات الجمهورية على استخدام الوسائل التدخلية العسكرية الأمنية عن طريق شن الحروب، وإنما كذلك عن طريق تعزيز ونشر القواعد العسكرية والأساطيل البحرية.
2. الوسائل التدخلية الاقتصادية السياسية: تميزت باستخدامها الإدارات الأمريكية التي يسيطر عليها الديمقراطيون، ومن أمثلة ذلك قيام إدارة الرئيس بيل كلينتون بتشديد العقوبات الاقتصادية والحصار ضد العراق لفترة طويلة إضافة إلى فرض العقوبات ضد ليبيا والسودان، أما حرب يوغوسلافيا التي تم فهيا استخدام الوسائل العسكرية فقد كانت بالدرجة الأولى عملية سياسية قبل أن تكون عسكرية فقد تم شن هذه الحرب تحت غطاء اتفاقية دايتون وذرائع حلف الناتو المباشر في حماية الأمن الأوروبي.[42]

إن السياسة الخارجية الأمريكية "لا تصنعها الأمة ككل وإنما تصنعها حكومتها". والحكومة الحقيقية في الولايات المتحدة الأمريكية هي تحالف "المجتمع الصناعي العسكري التكنولوجي: الصانع الأول للقوة والدافع نحو التوسع المستمر والمحدد لمصالحها القومية العليا. فالسياسة الخارجية الأمريكية تشكلت، تاريخياً، استجابة لأمرين هما: الأول، القوة الأمريكية المتنامية باطراد، والثاني، المصالح

التوسعية الأمريكية وفق ما تفرضه مصالحها، وهو ما يقتضي "استراتيجية التوسع من الداخل إلى الخارج.[43]

هكذا تميزت السياسة الخارجية الأمريكية، باللجوء لاستخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية عبر شن الحروب لفرض نظام دولي رأسمالي ولتكريس الهيمنة السياسة والاقتصادية الأمريكية على العالم وعلى مواقع الثروات ومصادر الطاقة فيه، وبهذا انعدمت مصداقية إدعاءات إدارة جورج بوش بأن استراتيجية الحرب الوقائية كانت ردة فعل على ما حدث في واشنطن ونيويورك يوم 11 سبتمبر 2001 من أعمال إرهابية.

الفرع الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربي (منطقة الشرق الأوسط)

تعاني السياسة الخارجية الأمريكية إزاء العالم العربي الذي نتناوله باسم "الشرق الأوسط" لتضم إليه إسرائيل– وأحياناً إيران– من ظاهرة الخلل وعدم التوازن المصحوب بالأخطاء الفادحة ويعود السبب في ذلك إلى الطبيعة والآليات المتحيزة المستخدمة في فعالية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية أولاً، وثانياً في تحيز الأطراف التي ظلت تتخذ قرار السياسة الخارجية الأمريكية الشرق أوسطية، وأبرز نقاط ضعف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط تمثل في الآتي:

1. عدم الوضوح، حيث تغلب على صيغ وعبارات قرار السياسة الخارجية الأمريكية الشرق أوسطية اللايقين والغموض وتكرار العبارات والمفردات التي تتميز بالعمومية.
2. عدم اتساق قرارات السياسة الخارجية الأمريكية الشرق أوسطية وانسجامها مع مبدأ حماية المصالح الأمريكية الشرق أوسطية.
3. عدم الاستمرارية والثبات، حيث لا يوجد منظور استراتيجية واحد مستمر وثابت للسياسة الخارجية الشرق أوسطية حيث يتغير هذا المنظور كلما تغيرت الإدارات الأمريكية وكلما تغيرت المطالب الإسرائيلية.
4. عدم التوافق، حيث غالبا لا تتماشى قرارات السياسة الخارجية الشرق أوسطية مع الواقع الميداني الشرق أوسطي.
5. عدم التكيف، حيث تعبر قرارات السياسة الخارجية الأمريكية الشرق أوسطية عن عدم القدرة على التكيف مما أدى إلى عدم نزوع هذه القرارات إلى تصحيح القرارات الخاطئة السابقة.[44]

وأثناء الحرب الباردة، وبالتحديد منذ عام 1971، حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا في حماية المصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط وتمثلت الاستراتيجية الغربية في الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، وضمان استمرار تدفق النفط إلى العالم الغربي، ومنع الاتحاد السوفيتي من الوصول إلى آبار النفط الخليجية، وذلك انطلاقا من واقع أن من يسيطر على تلك الآبار، إنما يسيطر على مفتاح القوة في

العالم. ومع تسلم الولايات المتحدة مسؤولية تنفيذ تلك الاستراتيجية، تبلور لدى القيادة الأمريكية وفي سياق سياسات الحرب الباردة هدف استراتيجي آخر هو إخضاع عملية تدفق النفط للعالم الغربي للقوة الأمريكية بحيث تكون الولايات المتحدة هي المتحكمة في وصوله إلى أوروبا واليابان بدرجة رئيسة، وذلك في محاولة لضمان عدم قيام أي من دول أوروبا الغربية باتخاذ سياسات حيادية أو وفاقية مع الاتحاد السوفيتي[45]

وتبنت الولايات المتحدة في ذلك سياسة الاعتماد على القوى الإقليمية المحلية للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، وبلورت ما عرف بمبدأ نيكسون الذي يقوم على استراتيجية "الدعامتين" المتمثلة في الاعتماد على إيران والسعودية لضمان تلك الأهداف غير أن السياسة الأمريكية ما لبثت أن تبدلت مع قيام الثورة الإيرانية عام 1979، حيث صدر مبدأ كارتر الذي ينص على التدخل الأمريكي المباشر وتسلم مسؤولية الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة وتدفق النفط منها من خلال الوجود العسكري الأمريكي المباشر في المنطقة وفقاً للحاجة. وفي سياق تلك السياسة الجديدة، تم تشكيل ما عرف باسم قوات التدخل السريع، وقد دخل بعض الدول الخليجية العربية منذ ذلك الحين في ارتباطات سياسية وعسكرية مباشرة مع الولايات المتحدة في مقدمتها سلطنة عمان والبحرين اللتان التزمتا بتقديم التسهيلات العسكرية للقوات الأمريكية في أراضيهما، بينما أقتصر الموقف السعودي على منح الولايات المتحدة حق استخدام قاعدة الظهران الجوية، وتقديم تسهيلات لتلك القوات، وإمكانية الموافقة على تقديم تسهيلات أخرى في الظروف الطارئة، وحذت الإمارات وقطر حذو السعودية في هذا المجال. وفي الوقت الذي لم تعقد فيه أية دولة خليجية معاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة في ذلك الحين، فقد كان هناك اتفاق على الاستنجاد بالقوات الأمريكية عند حدوث أخطار أمنية مع تجنب دخول القوات الأمريكية بالقوة إلى أراضي أية دولة من هذه الدول. أي أن مبدأ كارتر نجم عنه تبدل جذري في السياسيات الأمريكية إزاء منابع النفط في الخليج، وفي مقدمتها إخراج الخليج من دائرة الصراع الدولي إلى دائرة الأمن القومي الأمريكي، وإلغاء فكرة الاعتماد على القوى الإقليمية للدفاع عن أمن الخليج ونبذ فكرة الحاجة إلى أصدقاء أقوياء فيه.[46]

وللولايات المتحدة الأمريكية مشروع كبير تهدف لإنجازه في الشرق الأوسط أطلقت عليه منذ سنوات اسم "الشرق الأوسط الجديد أو الكبير" الذي تبنته إدارة بوش، وتم الإعلان عنه في يونيو 2004 من قبل مجموعة الدول الثماني الكبرى، ويهدف إلى إعادة صياغة خريطة جيوسياسية جديدة تعيد ترسيم الحدود والتوازنات في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. وفي هذا السياق أيضاً جاء الاهتمام الأمريكي الواسع بضرورة تطبيق الديمقراطية والإصلاح السياسي في العالمين العربي والإسلامي استنادا إلى قناعة مؤداها أن تحول النظم العربية والإسلامية إلى نظم ديمقراطية سيقضي على الإرهاب، ويحسن بالتالي وضع الأمن القومي للولايات المتحدة، فقد وصل الهوس الأمريكي بتسويق مفاهيم الحرية والديمقراطية إلى حد أن الرئيس بوش استخدم كلمة ديمقراطية نحو 1012 مرة خلال الفترة من 2001-

2005، كما استخدم كلمة الحرية والمجتمع الحر 823 مرة، ولكن هذا الاهتمام الأمريكي بقضية الديمقراطية لم يكن يهدف، إلا لتوفير مبرر للتدخل في شؤون المنطقة، بدليل أن الولايات المتحدة كانت تتعاون في حربها على الإرهاب مع أنظمة عسكرية واستبدادية، كما أنها عارضت التوجهات الديمقراطية التي لا تتفق مع مصالحها، ومن ذلك نتائج الانتخابات الفلسطينية التي فازت بها حركة حماس.[47]

ولم يكن الاحتلال الأمريكي للعراق سوى جزء من رؤية استراتيجية أمريكية لإعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط من منظور المصلحة القومية الأمريكية، استنادا إلى فكرة مؤداها أن احتلال العراق وإقامة نظام حكم ديمقراطي علماني فيه سيكون مقدمة للتغيير الشامل في العالم العربي.[48]

وقد اتجهت الولايات المتحدة إلى التخفيف من حدة الاستقطاب الذي يسيطر على منطقة الشرق الأوسط منذ غزو العراق، اعتقادا منها بأن ذلك يخدم المصالح الأمريكية على وجه أفضل، واتخذت من محاولات فتح الحوار مع إيران خطوة أولى، ولعل هذا النهج الأمريكي الجديد هو محور خلاف رئيسي بين واشنطن وتل أبيب، حيث إن الأخيرة ترى أن تصنيف المنطقة تصنيفاً جامداً وحاداً ما بين معتدلين ومتطرفين مفيد لها، لأنه لأول مرة خلق توافق عربي إسرائيلي حول خطر ما مشترك (الخطر المتصور هنا هو إيران)، الأمر الذي يخدم أمن إسرائيل أكثر. إلا أن الجديد الآن هو المنهج الأمريكي للتعامل مع الفاعلين "الإسلاميين" الذين يرفعون راية المقاومة بفتح أبواب الحوار وإنهاء عهد المواجهة الشاملة الحادة العنيفة، واللجوء إلى أدوات أخرى للضغط أكثر فعالية. واستغلت الإدارة الأمريكية حتى الآن دوائر حكومية أو تشريعية أمريكية وأوروبية من أجل طرق الأبواب. وقد أقلق هذا التوجه حلفاء الولايات المتحدة المعتدلين، فكان لابد من التحرك الأمريكي على مسارين: مسار مد جسور التفاهم مع دول مثل إيران وسوريا (وبدرجات متفاوتة مع حماس وحزب الله)، وفي نفس الوقت السعي إلى تهدئة وطمأنة الحلفاء، فكانت مصر الخيار الوحيد في داخل العالم العربي، خاصة بعد أن تم استرضاء تركيا (كدولة إسلامية غير عربية) من قبل بإلقاء أوباما خطاب في البرلمان التركي في أبريل 2009، وترضية السعودية بزيارة خاطفة للرئيس الأمريكي قبل توجهه إلى مصر.[49]

وجعل الرئيس "أوباما" من مكافحة الإرهاب جزءاً من سياسته في الشرق الأوسط، وليست المحرك الأساسي لهذه السياسة. كما أكدت إدارة أوباما بأن إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل سيؤدي إلى إزالة الكثير من الشكوى الفلسطينية بشأن التحيز الغربي ضد المسلمين، ووصف الرئيس أوباما مشكلة الشرق الأوسط "بالمشكلة المحورية لأزمات المنطقة"، وذلك على خلاف العادة للإدارة السابقة، التي كانت تعتبرها أحدى أزمات المنطقة شأنها شأن أزمة لبنان أو أزمة العراق وأزمة إيران.[50]

وعلى ذلك قام أوباما بتعيين السيناتور السابق جورج ميتشيل مبعوثاً خاصا إلى الشرق الأوسط، ليتولى إعادة تحريك مفاوضات السلام، إلا أن الأمور لم تسر على نحو جيد، إذ قوبلت جهود أوباما بإقناع خمس من الدول العربية بمعاملة إسرائيل معاملة تفضيلية في مقابل تجميد المستوطنات بالفشل

التام، بسبب مواقف رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو، ورضوخ أوباما إليه، الذي كان له تأثير مدمر على رؤية العالم لأوباما وإدارته.[51]

واللافت هو أن الساسة الإسرائيليين لم يكونوا منذ البداية مرتاحين لمتغيرات السياسة الأمريكية. فشككوا في أهداف جولة ميتشل، وفي حدود الصلاحيات الممنوحة له، مع أن أوباما منحه ثقته الكاملة، وأعتبره متحدثاً باسمه، وأشاد به في حضور وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، واصفاً إياه بأنه مذلل العقبات، إلا أن تطورات الأحداث أثبتت التجاهل الإسرائيلي المستمر للجهود الأمريكية لدفع عملية السلام والمفاوضات المباشرة حتى أعلن البيت البيض في 8 ديسمبر 2010 فشل جهود إدارة أوباما في إقناع رئيس وزراء إسرائيل في تجديد تجميد الاستيطان لمدة ثلاث أشهر إضافية مقابل مغريات طائلة مثل منح إسرائيل مقاتلات الشبح الجديدة 35 تقدر قيمتها بثلاثة مليار دولار ودعم كامل لإسرائيل في مجلس الأمن يحول دون استصدار قرار للاعتراف بدولة فلسطينية في حدود 1967 ويعني هذا الفشل أن الولايات المتحدة– وجميع أطراف النزاع– يدركوا أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تلعب دور الوسيط العادل في هذا الصراع.[52]

وبالرغم من هذا التعنت الإسرائيلي نجد أن الولايات المتحدة قدمت من جديد تنازلات من حقوق العرب بدون مقابل حيث وافق مجلس النواب الأمريكي بالإجماع في 15 ديسمبر 2010 على مشروع قرار (للنائب هوارد بيرمن رئيس مجلس الشئون الخارجة) يدعو فيه الكونجرس والرئيس الأمريكي وإدارته إلى المعارضة بقوة ورفض أي إعلان من جانب واحد لدولة فلسطينية وقطع الطريق على أية محاولة للسعي للاعتراف بالدولة الفلسطينية من قبل الأمم المتحدة أو غيرها من المحافل الدولية.

وفي المقابل نجد زيادة وقوة في التزام واشنطن بأمن "إسرائيل" حيث طلب الرئيس من الكونجرس السماح بدفع 2.5 ملايين دولار لدعم إنتاج نظام الدفاع الصاروخي القصير المدى الذي طورته إسرائيل والمسمى القبة الحديدية (آيرون دوم). والذي سوف يسمح بتوسيع وتسريع إنتاج ونشر هذه الصواريخ من أجل تأمين تحسينات في الوقت المناسب لنظامها الدفاعي المتعدد الطبقات للحماية من الصواريخ، وتعد هذه الخطوة واحدة من سلسلة خطوات تشمل رزمة من المساعدة العسكرية السنوية بقيمة 3 مليار دولار، إلى جانب إجراء مشاورات واسعة أمريكية إسرائيلية من أجل ضمان تفوقها العسكري النوعي، وإجراء مناورات مشتركة على أنظمة الدفاع الصاروخي، مما يؤكد قوة العلاقات الدفاعية المتبادلة والتحالف الاستراتيجي بين الطرفين.[53]

ومن الضروري هنا إبراز الجهد الذي بذلته الولايات المتحدة حتى تمكنت من الإعلان عن بدء المفاوضات المباشرة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية بواشنطن في 2 سبتمبر 2010 في ظل الأوضاع التي تمر بالمنطقة التي تسودها حالة من عدم التأكد Uncertainty، وهو ما تؤكده التحليلات الأمريكية، وبالتالي فجميع اللاعبين (على الجانب الإسرائيلي والفلسطيني) يفضلون الوضع القائم تجنباً

لأية مخاطر قد يأتي بها مستقبل هذه المفاوضات (حماس لا تساند المفاوضات وبالتالي اعترافها بإسرائيل، والسلطة الفلسطينية لا تريد المخاطرة بثورة عليها ومساندة أوسع لحماس في الضفة إذا ما قامت بأية تنازلات، وإسرائيل لا تريد المخاطرة بالتفاوض على تسوية من المؤكد أنها لن تتمتع بتأييد شعبي واسع في ظل سيادة الأجواء اليمينية المتطرفة بإسرائيل ومساس أية مفاوضات بموضوعات تمس العقيدة كالقدس، خاصة وأن المفاوضات هي من طرف فلسطيني غير قادر على فرض سلطته)، وإلى أن تتغير الأوضاع الحالية أو بعضها فلن تسفر المفاوضات مباشرة أو غير مباشرة عن شيء جديد.

ومع وصول " دونالد ترامب " للبيت الأبيض، بعد إعلان فوزه بالانتخابات الرئاسية التي أُعلن عن نتائجها يوم 2016/11/9، حيث يواجه الرئيس الأميركي الجديد العديد من الملفات الشائكة، أبرزها السياسة الخارجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط. ولعل نقطة الانطلاق في استشراف تعامل دونالد ترامب مع أزمات الشرق الأوسط هي موقف وعلاقة ترامب بالفاعليين الرئيسيين في المنطقة، وعلى رأسهم مصر، والسعودية، وإيران، وتركيا، وإسرائيل. فمما لا شك فيه أن دونالد ترامب يواجه تحديان رئيسيان فيما يتعلق بالشرق الأوسط، الأول هو التعامل مع الأزمات الإقليمية الكبرى، والثاني هو إدارة العلاقات مع القوى الإقليمية المركزية. موقف الولايات المتحدة تحت قيادة ترامب من ملفات الصراع في الشرق الأوسط، والدور الذي من المتوقع أو من المفترض أن تلعبه الولايات المتحدة في حالات الصراع المختلفة في المنطقة، سوف يتحدد بشكل كبير كنتيجة لمجموعة من التفاعلات بين الولايات المتحدة والقوى الإقليمية بالمنطقة. والجدير بالذكر أن رئاسة دونالد ترامب للولايات المتحدة جاءت في توقيت شديد الحساسية بالنسبة للشرق الأوسط، سواء فيما يتعلق بعلاقة دول الشرق الأوسط بالولايات المتحدة أو فيما يتعلق بإعادة بناء بعض التحالفات الإقليمية في المنطقة كنتيجة للتطورات السياسية التي شهدها العالم العربي علي وجه الخصوص خلال الخمسة أعوام الأخيرة. ولذا، من الضروري التعرف علي موقف ترامب من هذه القوى الإقليمية المختلفة، لأن شكل ونمط التدخل والتفاعل الأمريكي مع المنطقة سوف تتم صياغته من خلال علاقة الولايات المتحدة بالفاعلين الرئيسيين في الشرق الأوسط.[54]

إلا أن القرار الذي اتخذه الرئيس ترامب يوم 6 ديسمبر 2017، باعتبار القدس عاصمة" لإسرائيل" وبدء التحضيرات لنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، جاء ليثبت انحياز إدارته لصالح الكيان الصهيوني، حيث تزامن ذلك مع قرار مجلس النواب الأميركي وقف دفع المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية،، وبهذه الخطوة وإن كانت لن تغير أو تمس الحقوق الثابتة والمصانة للشعب الفلسطيني في القدس وغيرها من الأراضي المحتلة ولن تتمكن من فرض واقع جديد عليها، إلا أنها تمثل تراجعًا كبيرا في جهود الدفع بعملية السلام وإخلالاً بالموقف الأمريكي فيما يتعلق بالشرق الأوسط، ومسألة القدس، الأمر الذي سيضفي مزيداً من التعقيد على النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي من جهة، وعلى الوضع في منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى.[55]

ومع قدوم إدارة الرئيس (جو بايدن) إلى السلطة في20 يناير 2021م تجاهل منطقة الشرق الأوسط طيلة 18 شهرا الأولى لتسلمه السلطة، بخلاف سلفه دونالد ترامب الذي كان يستمتع بالتقرب من إسرائيل والسعودية لأغراض سياسية داخلية وتعزيز مواجهة إيران إلا أن إدارة الرئيس بايدن خلصت إلى أنه يجب عليهم تكثيف حضور واشنطن في الشرق الأوسط حتى لا تملأ الصين وروسيا الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة حيث قام بايدن بزيارة إلى الشرق الأوسط، في الفترة بين 13 و16 يوليو 2022 وأن حضور الولايات المتحدة في المنطقة سيساعد في "عزل طهران، وتماسك وقف إطلاق النار في اليمن، وتسريع الحداثة في المجتمع السعودي، والحصول على علاقات أفضل بين المسؤولين في القدس والرياض"، خصوصا مع احتياج الولايات المتحدة للسعودية في مسألة الحفاظ على إمدادات النفط بعد تضاؤل كميات النفط الروسي عقب تدخل موسكو عسكريا في أوكرانيا ورغم قلة "الإنجازات المتوقعة والملموسة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط " من الزيارة، إلا أن الزيارة تضل "محاولة للتوسع وليس للتعمق" في العلاقات.

خاتمة:

وأخيراً يمكن القول إنه ومن خلال سردنا لنظريات وممارسات التدخل والمواقف الدولية تجاهه منذ القرن السادس عشر وإلى فترة ما بين الحربين العالميتين وحتى وقتنا الحالي أن التدخل كان يعكس مصالح الدول، حيث إن معظم الحوارات المعاصرة حول موضوعات التدخل قد ارتبطت بطريقة أو بأخرى بالحقب الماضية المذكورة، سواء كان الأمر يتعلق بالتدخل من أجل المظلومين أو المسحوقين وترك الجاني بدون عقاب، أم تعلق بإساءة استخدام التدخل الفردي على أسس تنطلق من نظرة ذاتية للدولة، أم تعلق بظاهرة حقوق الإنسان وما واجه ذلك من مشكلات تتعلق بحفاظ الدولة على سيادتها رغم أن حدود الدولة السيادية لم تعد تقف حجر عثرة أمام التدخل لحماية حقوق الإنسان، وأن التدخل الدولي الإنساني ارتبط بأجندة ومصالح الدول الكبرى بصورة قد تتجاوز حدود القانون الدولي، وظهرت عدة حالات تدخلت فيها الدول الكبرى في الشؤون الداخلية لدول أخرى لاعتبارات سياسية خارج أطر القانون الدولي، بين تجاوز صلاحيات التفويض الدولي، والتدخل الفردي للتسوية دون الرجوع للقانون الدولي، والإحجام عن التدخل، حتى وصل الأمر إلى التدخل دون تفويض من الأمم المتحدة، في محاولةٍ من الدول لتحقيق حالاتٍ قد تكتسب صفة التواتُر لتتحول مع الزمن إلى ما يسمى ب"العرف الدولي". غير أنه بغَّض النظر عن مشروعية التدخل الإنساني أو عدم مشروعيته فقد أثبتت الممارسة الدولية أن تطبيقه تم بازدواجية في بعض الحالات وخروجاً عن الضوابط والقواعد العرفية التي تحكمه كما عرف تطبيقاً متأخراً في حالات أخرى، في حين لم يتم اللجوء إلى تطبيقه في حالات أخرى إطلاقاً.

ونتيجة لتشعب الأهداف والمصالح لبعض الدول لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية توسعت محاولات توظيف القواعد المستقرة في القانون الدولي لخدمة سياساتها. وهنا أصبحت الولايات المتحدة

الأمريكية تستغل التدخل الإنساني بشكل مسيس وانتقائي بما يحقق مصالحها السياسية والاقتصادية، فقد تقع انتهاكات حقوق الإنسان بشكل صارخ ومنظم في دولة معينة، وترتكب جرائم دولية تسوغ تحريك المسؤولية الجنائية الدولية ضدها، لكن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى تقتضي عدم إثارة القضية لتورطها أو حلفائها في هذه الانتهاكات، أو لأنها صدرت عن نظم سياسية صديقة تخدم المصالح الأمريكية والغربية، ومن هنا يجب تخليص التدخل الإنساني من الاعتبارات السياسية، من خلال منع التدخل الإنساني إلا بناءً على قرار صريح ومسبق من مجلس الأمن، بعد إعادة هيكلته من خلال زيادة عدد مقاعد أعضاء ممثلي الدول النامية ومنع استخدام حق النقض؛ الفيتو؛ في هذه القضية على الأقل، بحيث يصدر القرار بأغلبية الأعضاء في المجلس. وإذا لم ينجح المجلس في اتخاذ القرار بالتدخل الإنساني فيمكن للجمعية العامة اتخاذ قرار التدخل بأغلبية خاصة كما حدث في قرار الاتحاد من أجل السلم، كما يجب تفعيل المحكمة الجنائية الدولية الدائمة في قضايا التدخل الإنساني بحيث تلفت نظر مجلس الأمن والجمعية العامة إلى حالات الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة لتقديم المساعدة الإنسانية أو اتخاذ قرار بالتدخل العسكري، ثم مراقبة التدخلات العسكرية حتى لا تخرج عن أهدافها الإنسانية، وأخيراً منح الأولوية بالتدخل العسكري لقوات إقليمية تابعة للمنظمة الإقليمية التي تنتمي إليها الدولة المستهدفة، وإذا كانت غير كافية فإنه يمكن الاستعانة بقوات تابعة للأمم المتحدة، والحقيقة أن الآليات السابقة لضبط التدخل الإنساني لا يمكن أن تتحقق دون قيام الدول النامية بتحقيق توازن في القوة مع الدول الغربية من خلال ترتيبات جماعية تردعها عن التدخل دون إذن مسبق من مجلس الأمن كما حصل في كوسوفو، ولابد أن يرافق ذلك جهود لإصلاح الأمم المتحدة واستعادة دورها في حفظ السلم والأمن الدوليين. وحتى تتحقق تلك المعادلة السياسية، فإنه لابد من القيام ببعض الإجراءات المستعجلة والوقائية، فاحترام حقوق الإنسان يدعم مشروعية الحكومة داخلياً ودولياً، ويعمل على تمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم المنصوص عليها في المواثيق والمعاهدات الدولية وخصوصاً حق الحياة والحرية، وذلك يسد الذرائع أمام الدول والمنظمات الدولية التي تسعى للتدخل باسم حقوق الإنسان، ويساعد على استيعاب قضايا حقوق الأقليات، كما تحقق الوحدة الوطنية درع الوقاية من التدخل الدولي، ويجب تشجيع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية على التنسيق معاً لوضع برامج دولية وإقليمية بهدف تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية والسياسية، وتحقيق التنمية في الدول النامية، لأن الفقر والتخلف أكبر عائقين أمام الممارسة الحقيقية للديمقراطية وتحقيق السلام الدولي.

الهوامش:

1. حسنين توفيق إبراهيم، العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية، رؤية أولية من منظور علم السياسة، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد 28، العدد 2، الكويت،أكتوبر 1999، ص 190.
2. هنري كيسنج، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص7.

3. عبير بسيوني، الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد127، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، جانفي، 1997، ص 226.
4. حسن أبو حلو، "الجذور الفكرية للتدخلات الأمريكية المسلحة في العالم"، مجلة البيان، العدد 13، لندن: مكتب المنتدى الإسلامي، أكتوبر 1998، ص ص 70-71.
5. أبوبكر إدريس، مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص ص، 33-34.
6. عبير بسيوني، المرجع السابق، ص241.
7. نص للشهادة وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ عند تعينه في منصبه بتاريخ 1991/1/11: ركايز السياسة الخارجية الأمريكية" قراءات سياسية، العدد 2، فلروريدا، أفريل، 1993، ص ص 186-193.
8. حسن الحاج علي، السياسة الخارجية الأمريكية، أجندة ما بعد الحرب الباردة"، دراسات استراتيجية، العدد 4، الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، أوت 1995، ص ص،47- 48.
9. المرجع نفسه، ص، 56.
10. وزير الخارجية الأمريكية في عهد إدارة الرئيس كلنتون.
11. هالة السعودي، "الولايات المتحدة والأمم المتحدة"، في كتاب، الأمم المتحدة، ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن من وجهة نظر عربية، تحرير: جميل مطر وعلي الدين هلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص ص، 456-48-51.
12. المرجع نفسه، ص ص 48-51.
13. عبير بسيوني،، المرجع السابق، ص 113.
14. منار الشربجي، إدارة كلينتون والقضايا العربية، كراسات استراتيجية، العدد 12، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، نوفمبر، 1992، ص ص، 20-21 وانظر كذلك طلعت أحمد مسلم، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص86.
15. المرجع نفسه، ص 245.
16. هنري كيسنجر، المرجع السابق، ص(245- 246- 247- 258).
17. ودودة بدران، القوى العسكرية والأمن الأمريكي في أعقاب الحرب الباردة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، دراسات في الأمن والاستراتيجية، مجلد (1) عدد،4 القاهرة، أوت 1993، ص 7.
18. المرجع نفسه،ص 10.
19. المرجع نفسه، ص 10.
20. عبدالله نقرش وعبدالله حميد الدين، السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من سبتمبر، وجهة نظر، مجلة المستقبل العربي، العدد 286، ديسمبر 2002، ص 17.
21. المرجع نفسه، ص 18.
22. المرجع نفسه، ص 21.
23. ممدوح محمود مصطفى، مفهوم النظام الدولي بين العملية والنمطية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998، العدد 17، ص 51، 52.

24. عبدالله نقرش وعبدالله حميد الدين، المرجع السابق، ص 252.
25. حسن أبو حلو، المرجع السابق، ص ص 89-90.
26. جميل مطر، تأملات في السياسة الدولية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1995، ص 213.
27. عبير بسيوني، المرجع السابق، ص 117.
28. رونالد ستيل، "الجوهر المحلي للسياسة الخارجية الأمريكية" ترجمة صام الشيخ قاسم، مجلة الثقافة العالمية، العدد 76، الكويت، ماي 1996، ص ص، 42-44.
29. عبير بسيوني، المرجع السابق، ص 118.
30. نص للشهادة وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ عند تعينه في منصبه بتاريخ 1991/1/11: ركائز السياسة الخارجية الأمريكية" قراءات سياسية، العدد 2، فلوريدا: ربيع 1993، ص ص 187- 191.
31. إري ناير، حقوق الإنسان والكيل بمكيالين: ترجمة غادة شويقة، مجلة الثقافة العالمية، العدد 91، الكويت، نوفمبر 1998، ص ص،11-14.
32. محمد خليل الموسى، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص 54.
33. غيث مسعود مفتاح، التدخل الدولي المتذرع باعتبارات إنسانية، الطبعة الأولى، مجلس الثقافة العام، القاهرة،، 2004، ص 150.
34. محمد خليل الموسى، المرجع السابق، ص 55.
35. حيث يتعرض قطاع غزة هذه الأيام وتحديدا في ديسمبر 2008م لأبشع الجرائم الدولية، جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية من قبل الكيان الصهيوني، وهم جرائم مخالفة للمواثيق والقوانين الدولية وخصوصا اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولين الملحقين بها.
36. لقد جاء في هذا المطلب السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي المحتلة الفلسطينية 1988م، وتكرر ذلك الخطاب في جنيف في ماي 1990م، الجلسة الطارئة لمجلس الأمن – عقب صدام بين قوات ما يسمى إسرائيل ومواطنين فلسطينيين في ساحة الأقصى، وكانت المرجعية هذا الخطاب السياسي، وثائق المفوضية السامية للاجئين بالإضافة إلى اتفاقيات جنيف الأربعة المعنية بالحماية المدنية وقت الحرب وبروتوكول 1977م، الملحق بالاتفاقية الرابعة.
37. .وليد محمود عبدالناصر، أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولة، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 127،جانفي 1997، ص 23.
38. غيث مسعود مفتاح، المرجع السابق، ص 156.
39. زكي حذوش، مستقبل حقوق الإنسان والشعوب في ظل النظام العالمي الجديد، مجلة الفكر العربي، الكويت، العدد 90، خريف 1997م، ص 241.
40. .وليد عمرو عبدالناصر، المرجع السابق، ص 226.
41. بثينة محمد أبو زيد، شرعنه الأمم المتحدة للتدخل الإنساني وإشكالية السيادة الوطنية، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2012، ص 73.
42. عبير بسيوني، المرجع السابق، ص 33.

43. سمير مرقص،أمريكا والشرق الأوسط: موقف تقليدي وغير مشجع، الشروق،2010/6/7.
http://www.shorouknews.com/columns/column.aspx?id=242838.
44.تيسير قاسم، آليات صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، السنة الثانية، العدد الثاني والتسعون، رمضان، أوت، 2009.http://www.wahdaislamyia.org
45.عبير بسيوني عرفة، المرجع السابق، ص 82.
46.عبير بسيوني عرفة، المرجع السابق، ص 83.
47.بشير قاسم، المرجع السابق، ص 86.
48.سالمة زايد الفيتوري، التدخل الإنساني بين أحكام القانون الدولي العام وسياسات القوى الكبرى، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2009، ص 99.
49.أحمد الصالحين محمد قريميدة، التدخل في القانون الدولي والنظام العالمي الجديد، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2010، ص 121.
50. سالمة زايد الفيتوري، المرجع السابق، ص 100.
51.أحمد الصالحين محمد قريميدة، المرجع السابق، ص 129.
52.بثينة محمد أبو زيد، المرجع السابق، ص 96.
53.المرجع نفسه، ص 99.
54.زياد عقل، رؤية دونالد ترامب وإدارته لملفات الصراع في الشرق الأوسط، مقال منشور بمجلة الأهرام، بتاريخ 21-1-2017 عبر الموقع الإلكتروني
:http://acpss.ahram.org.eg/News/5659.aspx
55.هيثم زعيتر، ترامب يتحدى العالم: القدس عاصمة إسرائيل، مقال منشور في جريدة اللواء الإلكترونية يوم 7 7 ديسمبر 2017 على الموقع الإلكتروني:http://aliwaa.com.lb